

وان كان ذلك ذبلا فربما قيل هو المعبر عنه للمع والى ان كان
 دخيلا او كما فرغ الدخريين او الكرم وكان البعض
 القائلين بهذا ارادوا به ربع تلك التوب الشامل للثوب
 كله ودر بعضهم برى في ثوب تجوز به الصلاة
 وهو ما يستر العورة من السترة الى الركبة وورق الشيخ
 كان الدين بن العماد بين هذا وبين القول الاول بان
 الثوب ان كان شاملا للبدن اعتبر ربعه وان ادى
 ما تجوز به الصلاة اعتبر ربعه لان الكثير بالثوب
 وان كان قليلا بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار
 والله اعلم **اما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانجاس**
 لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع
 ان يبين الشرط الثاني وهو الطهارة من الانجاس واما
 بين بعض احكام الانجاس في طهارة الاحداث استعمل
 باعتبار ما يصيب الماء منها والانجاس حم نجس
 الجيم ويكسرهما فالاول اسم ولا تلحقه التاء والثاني
 صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة
 الثانية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة الاما لثوب
 كقوله تعالى اما المشركون نجس والثاني يستعمل في الثانية
 والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في ثوب العذة نجس
 بالفتح ونجسة بالكسر والمختر بفتح الجيم والكسر وبالفتح ولا
 يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة نجس واما يقال
 بالكسر نجس يجب اي يفرض على المصلي ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه
 قبل الشروع في الصلاة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه
 وتوبه والمان الذي يصلي فيه اي عليه كما في قوله تعالى
 لاصلبنكم فجدد مع النخل او المولد المان الذي يقع

وان اخرج منها نجس واستنأ واما البلغم للزوجه
 وهذا ليس كذلك على انه يجوز ان يكون من فرجة
 نحوها ايضا وقال في المنتقط هو طاهر الا اذا علم
 ان من الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان غير
 الرابحة او اللون دليل على انه من الجوف واما اذا علم
 انه من فرجة ونحوها فالخفاء في نجاسته والكلام
 فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الحقيقية فيقول
 ما يؤكل لحمه ونحوه مما تقدم فانها مقدرة في النجس
 من جواز الصلاة معها بالكثير الفا حش الذي سوسه
 الطباع السليمة او طبيعة الميتى به وهذا هو اصل
 المروي عن ابي حنيفة على ما هو ذا به من التوضيف
 الى واي الميتى به حتى روي انه كرهه تقدمه وقال ابو
 الفاضل يختلف باختلاف طباع الناس كما قاله
 ابن الهمام في شرح الهداية وروي عن ابي حنيفة هكذا في
 جميع النسخ والصواب على ما ذكر في الهداية وشرحه
 وسائر الكتب ان الرواية انه مقدر بشر في شهر اناهي
 عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضا انه مقدر بذر اذ
 في ذراع وروي عن محمد وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا
 ان القدر المانع يعتبر بالبرج قال في الهداية وهذا
 وفي الكافي وهو صحيح لان البرج اقيم مقام الكل في كثير
 من الاحكام كالثوب النجس فا كان ربعه طاهرا
 وتحت ربع المراس في الاحرام وكشف ربع العورة
 ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع اي باي
 نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب
 المصاب وقال بعضهم ربع الموضع الذي اصابه

باعتبار ربعه

العرضة والاصح

ان كان